



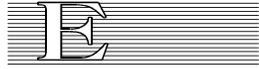
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الثانية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا



Distr.: General
E/ECA/CM/42/3
AU/CAMEF/MIN/Res (IV)
Date: 7 June 2009

Arabic
Original: English

الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

القاهرة، مصر
6 و 7 حزيران/يونيه 2009

البيان الوزاري

1- نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيون، وقد اجتمعنا في القاهرة، بمصر، في يومي 6 و 7 حزيران/يونيه 2009 في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

2- نعيد إلى الأذهان أننا، في الاجتماع السنوي المشترك الأول المعقود في أديس أبابا، في آذار/مارس 2008، أكدنا من جديد التزامنا بوضع قضية العمالة في صدر سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية، وبتخاذ تدابير لتخفيف آثار عدم الاستقرار في أسعار الغذاء والطاقة، وتعميق إصلاحات الحكم، وتوفير التمكين القانوني للقراء، وتعزيز تعبئة الموارد، وتصعيد الجهود لتعزيز التكامل الإقليمي، والتصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ، وتعزيز الجهود لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

3- إننا نقر بأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد غيرت البيئة الدولية التي نُصم وننفذ فيها سياساتنا. وقد كشف نضوب المصادر الرئيسية لتمويل التنمية عن ضعفنا فيما يتعلق بالتمويل الخارجي وأعاد إحياء الاهتمام بتصعيد الجهود لزيادة تعبئة الموارد المحلية بوصف ذلك آلية مستدامة لتمويل التنمية على المدى البعيد. وفي هذا الصدد، فإن موضوع مؤتمر هذا العام، وهو "زيادة فعالية السياسات المالية لتعبئة الموارد المحلية" ملائم جداً للوضع الراهن.

الأزمة المالية والاقتصادية

4- ونذكر أنه رغم أن الأزمة المالية قد نجمت عن أحداث وقعت في البلدان المتقدمة النمو، فإن آثارها طالت أفريقيا بالفعل. وتشير توقعات وضعت مؤخراً إلى أن الأزمة ستؤدي في عام 2009 إلى تخفيض النمو في المنطقة بين نقطتين وأربع نقاط مئوية، مما يخلف عواقب وخيمة على قدرتنا على الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف وهو عام 2015. ونتيجة لذلك، هناك حاجة لاتخاذ إجراءات جريئة وسريعة لتخفيف أثر الأزمة على اقتصاداتنا وحماية الفئات الضعيفة.

5- ونذكر بنتيجة اجتماع وزراء المالية والتخطيط ومحاظفي المصارف المركزية الأفريقيين الذي عُقد في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 في تونس العاصمة، بتونس. ونذكر كذلك بالبلاغ الصادر عن لجنة الـ10 لوزراء المالية والتخطيط ومحاظفي المصارف المركزية في اجتماعهم المعقود في 16 كانون الثاني/يناير 2009، في كيب تاون، بجنوب أفريقيا. ونؤكد من جديد الالتزامات التي أعلنها في تونس العاصمة بشأن تعميق الإصلاحات الاقتصادية، وتنظيم المؤسسات المالية، ومواءمة السياسات المالية والنقدية، ورفع مستوى الحكم والمساءلة، وتنويع هيكل صادراتنا، وزيادة ترشيد استخدام الإيرادات العامة، وتحسين إدارة الديون.

6- إننا ندرك أن عددا من البلدان في المنطقة يفتقر إلى القدرة والمرونة اللازمين لانتهاج ما يلزم من السياسات المقاومة للتقلبات الدورية لتخفيف أثر الأزمة على اقتصاداتها . ونحث مؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية والمتعددة الأطراف على زيادة دعمها المالي للبلدان الأفريقية مع تخفيف الشروط المصاحبة لذلك لتمكينها من تمويل البرامج الاجتماعية وكفالة ألا تتحول الأزمة المالية إلى كارثة إنسانية. ونحث أيضاً المانحين على الوفاء بالتزاماتهم القائمة للمنطقة.

7- إننا على قناعة بأن الأزمة العالمية تتطلب استجابة عالمية ومنسقة تراعى الاختلافات في القدرات الوطنية وتكفل التمثيل الصحيح لكل البلدان. وفي هذا الصدد، ينبغي العمل لإسراع صوت أفريقيا بقوة أكبر ورفع مستوى مشاركتها في المؤسسات المالية الدولية وكذلك في المنتديات الأخرى المعنية بإصلاح البنين المالي العالمي. ونحن نرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بتنظيم مؤتمر عالمي بشأن الأزمة المالية، ونحث البلدان الأفريقية على المشاركة النشطة فيه.

8- ونرحب بدعوة مجموعة الـ 20 لأفريقيا للمشاركة في مؤتمر قمة لندن ونحثها على تخصيص مقعد دائم آخر للمنطقة في المجموعة لكفالة الاستماع إلى اهتماماتها وشواغلها بشأن المسائل والمؤسسات الاقتصادية العالمية وأخذ تلك الاهتمامات والشواغل في الحسبان . ونحيط علماً بنتيجة مؤتمر قمة لندن لمجموعة الـ 20 ونطلب من مجموعة الـ 20 ومجموعة الثمانية بذل جهود لكفالة تخصيص نسبة كبيرة من الموارد التي تم التعهد بها لمنطقة أفريقيا. علاوة على ذلك، ثمة حاجة لإجراء وقف اختياري مؤقت على دفع أقساط الديون التي تقوم بها بلداننا وذلك لتحرير الموارد من أجل التنمية.

تعبئة الموارد المحلية

9- إننا نقر بوجود فجوة واسعة بين المدخرات المحلية واحتياجات الاستثمار في منطقتنا وكذلك بضرورة سد تلك الفجوة المالية لزيادة احتمالات بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونقر بالدور الحاسم الأهمية لتعبئة الموارد المحلية في إرساء أساس صلب للنمو المستدام والتنمية . ونقر أيضاً بأن التمويل الخارجي يمكن أن يكمل الموارد المحلية ويساعد في تهيئة بيئة مواتية لتعبئة الموارد من أجل التنمية. ونقر كذلك بضرورة وقف هروب رؤوس الأموال.

10- إن النجاح في تعبئة الموارد المحلية يقتضي تدخلات في القطاع العام بهدف دفع النمو، وزيادة الإيرادات العامة ، وتشجيع القطاع الخاص على الادخار. ونقر بأن النمو الاقتصادي المستدام يمثل شرطاً ضرورياً لزيادة تعبئة الإيرادات المحلية. بيد أن النمو لن يؤدي إلى زيادة الإيرادات المحلية إلا إذا صحبه تغيير هيكلية، وتحسن في السياسات المالية ، وإدارة أفضل للضرائب.

11- ونشجع حكوماتنا على القيام بتقييم صارم لفوائد وتكاليف استخدام الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي ونحثها أيضاً على إتباع نهج أكثر حذراً تجاه تحرير التجارة مع الجهات المتعددة

الأطراف لكي تضمن أن لا تقوّض تلك الإصلاحات القاعدة المالية وتؤدي بالتالي إلي الإضرار بالإنجازات التي تحققت على صعيد الأهداف الإنمائية الوطنية.

12- إن الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي ضروري للنجاح في تعبئة الموارد المحلية. ونهيب بحكوماتنا أن تقوم بتعميق إصلاحات الحكم، وحماية حقوق الملكية، وإنفاذ سيادة القانون. ونهيب أيضاً بشركائنا الإنمائيين أن يقوموا باتخاذ الإجراءات الملزمة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتسهيل تحويل أموال المهاجرين من خلال تخفيض تكلفة إجراءات التحويلات.

13- ونلتزم بتقوية أنظمتنا المالية المحلية فيما يتصل بأداء وظائفها لكي تتمكن من الإسهام بصورة أكثر كفاءة في عمليات الوساطة المالية وتوفير الاحتياجات التمويلية للمستثمرين على المدى البعيد. وينبغي كذلك بذل جهود لاستغلال الإمكانيات التي تنطوي عليها مؤسسات التمويل الأصغر في تعبئة المدخرات. وفي هذا الصدد، هناك حاجة لربط المؤسسات المالية الرسمية بالمؤسسات غير الرسمية بغية تحسين فاعليتها وأثرها.

14- ونلاحظ أنه في معظم بلداننا اضطلعت المساعدة الإنمائية الرسمية وستظل تضطلع بدور رئيسي في تمويل التنمية على المدى القصير والمتوسط. بيد أنه ينبغي لحكوماتنا بذل المزيد من الجهود لزيادة تعبئة الموارد المحلية وتقليص الاعتماد على المساعدة على المدى البعيد. ومن المعروف جيداً أن التمويل الداخلي أكثر استقراراً واستدامةً من المساعدة الإنمائية الرسمية فيما يتصل بتمويل التنمية. ومن ناحية أخرى، من المهم للغاية أن يفي المانحون بالتزاماتهم لأفريقيا بزيادة المعونة وفعاليتها، على النحو الوارد في توافق آراء موننتيري، وخطة عمل مجموعة الثمانية لأفريقيا، ونتيجة مؤتمر قمة غلينيغلز، وإعلان باريس.

15- ويساورنا القلق بشأن القرائن الأخيرة التي تشير إلي أن نسبة كبيرة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلي أفريقيا تعمل في واقع الأمر على تمويل التدفقات الخارجية لرأس المال في شكل مدفوعات تسديد الديون. وندعو حكوماتنا وشركاءنا الإنمائيين إلي استنباط وسائل مبتكرة لاستخدام أكثر فاعلية للمساعدة الإنمائية الرسمية لدعم أولوياتنا الإنمائية الوطنية. وفي هذا الصدد، تدعو الحاجة إلي توجيه المزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية نحو بناء القدرات لتعبئة الموارد المحلية في المنطقة.

التكامل الإقليمي

16- وفي حين نعترف بالتقدم المحرز صوب تحقيق التكامل الإقليمي في منطقتنا حسبما يتضح من قرار رؤساء دول وحكومات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية للجنوب الإقليمي وجماعة شرق أفريقيا القاضي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة، مازال القلق يساورنا من أن التقدم بصفة عامة في مجال التكامل الإقليمي والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية يظل محدوداً. ونعيد تأكيد التزامنا بالدفع قدماً بالتكامل الإقليمي في سياق برنامج الحد الأدنى للتكامل الذي اعتمده المؤتمر الرابع

لوزراء التكامل الأفريقيين. ونتعهد أيضاً بالتصدي للتحديات التي تواجه الجماعات الاقتصادية الإقليمية في جهودها للمضي قدماً في عملية التكامل الإقليمي والتصدي للنقص في التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، بما في ذلك عدم تقارب سياسات الاقتصاد الكلي وعدم كفاية الالتزام السياسي وتنفيذ البروتوكولات من جانب الدول الأعضاء. وفضلاً عن ذلك، نلتزم بتكثيف جهودنا لتعزيز الهياكل الأساسية والمؤسسات التي تدعم التكامل الإقليمي، بما يشمل بذل جهود لتأسيس صندوق للتكامل القاري لتمويل برنامج الحد الأدنى للتكامل.

الأهداف الإنمائية للألفية

17- نشيد بتقرير الأمانة عن التقدم التي أحرزته أفريقيا صوب بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية. ونثمن الجهود التي تقوم بها بلداننا بغية تحقيق هذه الأهداف ونعترف بأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة من شأنها أن تعيق جهودنا وتقوض التقدم الذي أحرز بالفعل. ومن أجل مواصلة التقدم والتصدي للآثار الضارة لهذه الأزمة والاستمرار في جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سوف نقوم بالنظر في إمكانية إنشاء شبكات للأمان الاجتماعي وتدابير أخرى للحماية الاجتماعية، ونسعى في غضون ذلك إلى المحافظة على السياسات التي تتماشى مع استقرار الاقتصاد الكلي والنمو.

18- وإذ نذكر بالتوصية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي الذي عقده الأمم المتحدة في عام 2005 واستعراض منتصف المدة للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بأن الدول التي تعاني من الفقر المدقع ينبغي أن تعتمد الأهداف الإنمائية للألفية وتبدأ في تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية، نلتزم بتقوية أنظمة التخطيط لدينا وأن نثابر في تنفيذ خططنا الوطنية. وفي هذا السياق، نعترف بأن مستويات الحكم دون الوطنية يمكنها أن تقوم بدور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد عزمنا على نقل وإحالة التخطيط المرتبط بالأهداف الإنمائية للألفية لهذه المستويات الدنيا من الحكم.

19- إن تقاسم المعرفة والتعلم من الأقران وتشاطر التجارب تمثل كلها أموراً بالغة الأهمية بالنسبة للابتكار في وضع السياسات إلا أنها تظل موارد غير مستخدمة بالقدر الكافي. وعليه، ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز تبادل المعرفة والتعلم من الأقران بشأن الأهداف الإنمائية للألفية فيما بين بلداننا، بوسائل منها فريق التعلم الأفريقي المعني بإستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية.

تغير المناخ

20- على الرغم من أن أفريقيا لا تسهم إسهاماً كبيراً في ظاهرة الاحترار العالمي إلا أنها من المرجح أن تتضرر بدرجة كبيرة من تغير المناخ. وعليه، فنحن ندعو البلدان الصناعية لتوفير المساعدة المالية والتقنية لبلداننا بغية مساعدتنا على التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ.

21- ونحيط علماً بنتائج المؤتمر الوزاري الأفريقي الثالث بشأن تمويل التنمية المعقود في كيغالي، برواندا يومي 21 و22 أيار/مايو 2009 تحت موضوع "تغير المناخ: فرص وتحديات التمويل المخصص لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا".

22- ونطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم قدرات بلداننا في مجال التفاوض بشأن اتفاقيات تغير المناخ وفي الوصول إلى موارد التمويل القائمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

الميثاق الأفريقي للإحصاءات

23- يتطلب الإعداد والتنفيذ الفعال للسياسات وكذلك رصد أداء الاقتصادات توفر البيانات الإحصائية وإمكانية الوصول إليها في الوقت المطلوب. ونشعر بقلق إزاء سوء حالة التطور الإحصائي في بلداننا ونحث كلا من مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على إنشاء آلية لمراقبة تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء.

التجارة الدولية

24- إننا نراقب بقلق التراجع الهائل للتجارة الدولية والصادرات الأفريقية الناتج عن الأزمة المالية. ونحيط علماً بالتدابير التي اتخذتها مجموعة الـ 20 من أجل تعبئة موارد إضافية لتمويل التجارة. وندعو الدول المتقدمة إلى تقادي السياسات الحمائية التي تفضي إلى تفاقم الآثار الضارة للأزمة على اقتصاداتنا. كما أن هناك حاجة إلى اختتام جولة الدوحة للتنمية بأحكام ملائمة تأخذ في الحسبان مصالح وشواغل أفريقيا. ونهيب بجميع أصحاب المصلحة تقديم دعم قوي لتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة ونتطلع قدماً إلى الاجتماع العالمي المقبل لاستعراض تلك المبادرة.

مصرف الاستثمار الأفريقي

25- نلاحظ بارتياح أنه بعد اعتماد البروتوكول المتعلق بإنشاء مصرف الاستثمار الأفريقي من قبل الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير 2009، توصلنا اليوم إلى اتفاق حول مشروع النظام الأساسي للمصرف الذي هو أحد المؤسسات المالية الثلاث المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. ونسلم

بالحاجة إلى التعجيل بإنشاء المصرف ونحث الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق ، في أسرع وقت ممكن، على البروتوكول المؤسس للمصرف .

أقل البلدان نمواً

26- نقر بأن أقل البلدان نمواً تواجه تحديات تتطلب اهتماماً خاصاً ونرحب بمقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بعقد المؤتمر الرابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً في عام 2011. وندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى القيام، بالتعاون مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بتنظيم اجتماع أفريقي للاستعراض الإقليمي للتضير للمؤتمر الرابع وفقاً لما دعا إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 227/63 الصادر في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2008.

قرار شكر

27- نتوجه بالشكر إلى حكومة جمهورية مصر العربية على استضافتها للاجتماع وعلى ما وفرته لنا من تسهيلات ممتازة. كما نشكر معالي الدكتور يوسف بطرس غالي، وزير المالية لجمهورية مصر العربية لتشريفه المؤتمر بالحضور.

28- وأخيراً، نعرب عن امتناننا لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيمهما الناجح لهذا الاجتماع وما قامتا بتقديمه من عروض قيمة ودعم كبير.